

محاولة تشخيص وتقييم واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر

الاسم و اللقب : صليحة جعفر

الرتبة العلمية : أستاذ مساعد ب

البريد الالكتروني : myaymen@yahoo.fr

الجامعة : جامعة بسكرة

الاسم و اللقب : إسماعيل جوامع

الرتبة العلمية : أستاذ مساعد أ

البريد الالكتروني : djouama.smail@yahoo.fr

الجامعة : جامعة بسكرة

المخلص

- لقد كانت ولا زالت المرأة لقرون عديدة، تشارك الرجل في نشاطاته الاقتصادية، وتحتل دور محوري وجوهري، لكن دون محاولة الإهتمام بمدى أهميته، وعلى الرغم أن الدور الإقتصادي للمرأة ودرجة مخاطرتها في هذا المجال لم تتمن إلى وقت قريب إلا أن كل المهتمين بهذا المجال لا يمكن أن ينكروا هذا الأثر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وترتبط التنمية الاقتصادية وحتى الإجتماعية في كل دول العالم إرتباطا وثيقا بالتنمية البشرية التي يمكن إعتبارها المحور الأساسي لكل تنمية مستدامة، شاملة ومتكاملة، حيث نجد المرأة تساهم وتشارك في التنمية الاقتصادية، التي تؤدي حتما إلى تطوير المجتمع وإزدهاره.

رغم أن خروج المرأة للعمل أثناء قيام الثورة الصناعية يعتبر بداية التوجه الحديث للمرأة في مجال المقاولاتية (ريادة الأعمال)، إلا أننا نجد المرأة بدأت قبل هذا الوقت في النشاط المقاولاتي، حيث نجد مثلا أمنا خديجة زوجة رسول الله (صلى) كانت تاجرة ومقولة بدرجة عالية في التحدي والمخاطرة. وإرتبط إسم المرأة المقولة دائما بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكن نجدها أيضا أصبحت تنافس الرجل في المشروعات والمقاولات الكبيرة.

من هذا المنطلق تهتم هذه الورقة بمحاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي ماهو واقع المقولة النسوية في الجزائر؟ وكيف يمكن الإستفادة منه وتنميته؟

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية النسوية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المشاريع النسائية، التنمية الاقتصادية

المقدمة: رغم التحولات العميقة التي عرفها العالم العربي خلال الفترة (2000-2010) في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر، إلا أن هذه الدول صنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. وتجدر الإشارة إلى أن درجة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي تعتبر أحد المعايير المستخدمة لقياس مدى تقدم المجتمعات وتطورها خاصة في إطار الاهتمام بالتنمية المستدامة. وهكذا باتت قضية تمكين المرأة والنهوض بها اقتصاديا باعتبارها عنصرا فعالا وشريكا كاملا في التنمية وتقدم المجتمع واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي مازالت تشغل بال المفكرين والحكومات.

وتعتبر المقاولاتية وخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر الوسائل الفاعلة في تمكين المرأة اقتصاديا، فعن طريقها تحظى المرأة بدور كمنتجة حقيقية، تخلق فرص عمل وتولد الثروات وتحارب الفقر. ولا خلاف في أن الجزائر قد تمكنت من تحقيق انجازات مشهودة في النهوض بالمرأة، ولكن لا تزال المرأة غائبة إلى حد كبير في مجال الأعمال وإنشاء المشاريع. فمالسب وراء ذلك؟ وما هي التحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة إلى:

- تشخيص واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر، والكشف عن الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة الجزائرية في هذا المجال.

- استعراض تجارب وطنية ناجحة والكشف عن السمات المميزة للمشاريع النسائية وأهم انجازاتها.

محاور الدراسة:

المحور الأول: المقاولاتية النسوية (إطار مفاهيمي).

المحور الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.

المحور الثالث: العوائق التي تواجه المرأة المقاول.

المحور الأول: المقاولاتية النسوية (إطار مفاهيمي).

لقد أصبح معروفا حاليا وفي العالم أجمع أنه لا يمكن تحقيق التقدم والتطور بإقصاء المرأة التي تمثل نصف المجتمع، كما أصبح معروفا أن المقولة النسوية تعتبر أحد مصادر النمو، حيث وجدت الدراسات السنوية المنجزة منذ 1999 من طرف المؤسسة العالمية لرصد ريادة الأعمال أن معظم البلدان سجلت ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي النسوي والنمو، وأشارت إلى أن دخول المرأة في المقاولاتية يفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين مختلف البلدان.¹ وتشير الإحصائيات إلى أنه في عام 2012 انخرطت أكثر من 126 مليون امرأة في تأسيس وإدارة مشاريع أعمال جديدة، وساهمن بشكل كبير في تحسين الاقتصاد في 67 بلدا، وذلك استنادا إلى دراسة أجرتها المؤسسة العالمية لرصد ريادة الأعمال GEM.²

1- تعريف المرأة المقاولَة: يمكن تعريف المرأة المقاولَة بأنها " المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء وقامت بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤولياتها المالية، الإدارية والاجتماعية، وتساهم يوميا في تسييرها كما تتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة".³ ويؤكد تقرير البنك الدولي أنه لا يوجد فرق كبير بين الشركات التي تديرها النساء والتي يديرها الرجال وجاءت هذه الدراسة لإلغاء التصور الشائع أن المؤسسات أو التجارة التي هي ملك للمرأة تكون أقل تطورا وتعمل في اقتصاد الظل.⁴

2- مميزات المقاولاتية النسوية: درست العديد من الأبحاث خصائص المقاولاتية النسوية وميزت بين ثلاث محاور أساسية:⁵ صفات المرأة المقاولَة، خصائص المؤسسات التي تدير من قبل النساء، وطريقتهن في إدارة (ممارسة) الأعمال.

1-2 صفات المرأة المقاولَة: كشفت الدراسات على أنها:

- أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال.
- غالبا ماتلتحق بهذا المجال بعد فترة من البطالة (تربية ورعاية أطفالها... إلخ) أو بسبب مشاكل واجهتها داخل المؤسسة التي كانت تعمل بها.
- تمتلك خبرة أقل في تسيير المؤسسات أو النشاط الذي تعمل به.
- تقتقر إلى المهارات في الإدارة المالية.

2-2 خصائص المؤسسات المسيرة من قبل النساء: تتميز المؤسسات التي تديرها النساء ب:

- هي مؤسسات صغيرة الحجم مقارنة مع تلك التي يملكها الرجال، من حيث الأصول، المبيعات، العمال...
- يتركز نشاطهن في القطاعات ذات النمو المنخفض، كتجارة التجزئة والخدمات، وقليل من النساء اللواتي يمارسن نشاطهن في قطاعات: الصناعة، النقل، الأشغال والبناء.
- لا تفضل النساء أن يكون لهن شركاء على خلاف الرجال.
- أما فيما يخص نجاعة هذه المؤسسات فننتائج الدراسات تتنوع حسب تعريف النجاعة، فإذا قيست النجاعة على أساس معدل بقاء المؤسسة وجد أن نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء أعلى من المؤسسات التي يديرها الرجال. أما إذا كان المؤشر هو النمو أو المردودية فالنتائج متماثلة تقريبا.

3-2 طريقة ممارسة النساء الأعمال:

- تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي وتشجع على المشاركة وتقاسم السلطة والمعلومة.
- تمنح النساء أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية (الأسرة، العمل، مصالح أخرى..) خلافا للرجال.
- لا تطالب النساء قروض مصرفية عند إنشاء مقاولاتهن، حيث غالبا ما تستخدم النساء مدخراتهن الخاصة أو الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها.

العوامل التي تدفع المرأة للمقاولة: اهتمت العديد من الدراسات بتحديد العوامل التي تدفع الأفراد لاختيار المقاولة كنشاط، وبيّنت أن الأسباب التي من أجلها تقرر المرأة إنشاء مؤسستها الخاصة بها لا تختلف عن تلك التي تدفع الرجال للقيام بذلك ومن أهمها:⁶

- تلبية حاجات أساسية متعلقة بالبقاء.
- الحصول على دخل أكبر.
- رفع قدراتهم الشرائية.
- تحسين نوعية المعيشة.
- تغيير نشاطهم.
- إعطاء قيمة للعلم، والقدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة.
- للانفتاح والحصول على الاستقلالية الذاتية.
- تحقيق فكرة جديدة.
- إثراء حياتهم الاجتماعية بمضاعفة المقابلات والاتصالات و مقابلة نماذج ناجحة.

4- تمكين المرأة في مجال المقاولة: اهتمام عالمي⁷

تزايد مؤخرًا اهتمام العالم بالمقاولة النسوية والبحث عن السياسات التي من شأنها دعم هذا الاتجاه، وهذا لسببين رئيسيين:

- الأول: الفجوة بين الجنسين الموجودة في النشاط الاقتصادي التي تبين عدم المساواة في فرص العمل.
- الثاني: عدم تطور مشروعات المرأة مما يعني وجود طاقة غير مستغلة للنمو والرخاء، فمن خلال أنشطة ريادة الأعمال تستطيع المرأة أن توفر لنفسها وللآخرين وظائف، كما أنها تستطيع أن تمتد الأسواق بالمنتجات والخدمات القيمة فتساهم بذلك في النمو الاقتصادي.
- وقد أظهرت التجارب العالمية أن التزام الحكومة بسياسات وبرامج تدعم مشروعات المرأة أمر أساسي من أجل تمكين المرأة في مجال المقاولة. كما دعت المنظمات الدولية - OECD والبنك الدولي - إلى ضرورة إدخال النوع الاجتماعي عند وضع كل السياسات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتقييم الدوري لتأثير هذه السياسات على تطور ونجاح المشروعات التي تملكها المرأة.
- وتعتبر اليوم من أهم النماذج الدولية الجيدة في مجال الدعم السياسي لتنمية مشاركة المرأة في مجال المقاولة، حيث تمتلك واحدة من أكثر السياسات تقدماً لدعم وتطوير رائدات الأعمال:
- في عام 1979 أنشأت مكتب للنساء صاحبات الأعمال الصغيرة SBA مخصص فقط لدعم المشاريع النسائية ولا يزال يعمل إلى يومنا هذا.
- عام 1988 صدر قانون ملكية المرأة للأعمال ترتب عليه:
- * التنبيه على جهاز الإحصاء بأن يضم جميع الشركات المملوكة للمرأة في الإحصاءات الخاصة بالمشروعات.
- * التوسع في قانون المساواة في الفرص والسماح للنساء بالحصول على قروض للمشروعات بأسمائهن الشخصية.

* تأسيس مجلس الأعمال الوطني للمرأة.
* إطلاق حملة تعليمية حول ريادة الأعمال النسوية، توسعت منذ ذلك الحين وتطورت إلى برنامج "مركز المرأة للأعمال"

- في 1997 أصدر الكونجرس تشريعا لإنشاء لجنة مشتركة مختصة بمشاريع المرأة تعمل عبر خطوط الأجهزة الحكومية لتعزيز نمو وتطوير مشروعات المرأة.

نصت في قانون المشتريات الحكومية على أن تخصص حصة 5 % من جميع عقود الحكومة للشركات المملوكة للنساء.

- تقوم مكاتب مشروعات المرأة بإعداد التقارير الإحصائية الشاملة عن وضع المشروعات المملوكة للنساء في البلاد.

وقد كان لهذه السياسات تأثير على تطور المؤسسات التي تملكها المرأة، ففي عام 1977 كانت المؤسسات التي تملكها المرأة تمثل فقط 7.1 % من المشروعات في الـو.م.أ وكانت 47 % منها مقرها في المنزل. وفي عام 2011 أصبحت الشركات المملوكة للنساء وحدهن تمثل 29 % من مجموع الشركات الأمريكية والشركات المملوكة بالتساوي تمثل 46 % .

المحور الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.

إن الاهتمام الذي توليه الجزائر لقضايا المرأة تجسد في إنشاء وزارة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، تضطلع بمهمة الدفع بمختلف الرؤى نحو التطور وهذا بالتكامل والتنسيق مع مختلف الوزارات والشركاء خاصة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتتمحور مهام الوزارة حول:⁸

- الدفاع عن قضايا المرأة خاصة من خلال:
 - توسيع مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
 - محاربة العنف والتمييز الممارس ضد المرأة وكل أشكال الإقصاء.
 - خلق مشاريع تنموية ذات علاقة بالصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحرف التقليدية بالمناطق الريفية.
 - تشجيع برامج محو الأمية الموجهة للنساء، وتشجيع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات التي تنشط في هذا المجال.
- تطوير قدرات المرأة وتعزيز مساهمتها في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية وتمكينها اقتصاديا.

1- مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر: رغم التقدم الملموس في تحسين وضعية المرأة في الجزائر، فإنه يلاحظ نقص في مجالات تمكينها اقتصاديا، ويتطلب قياس موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة دراسة عدد من المؤشرات أهمها:

1-1 سوق العمل: تعد مشاركة المرأة في القوة العاملة وسيلة لمكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان، كما تكمن أهمية عمل المرأة في الفرص التي قد يتيحها العمل لتوسيع آفاقها وتحقيق ذاتها وصقل مواهبها وقدراتها. وقد عملت الجزائر على تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، وأعطت لها المكانة التي تستحقها، حيث يمنع تشريع العمل الجزائري أي نوع من أنواع التمييز ضد المرأة. أما من الناحية الفعلية فيلاحظ تواجد المرأة في كل مجالات العمل حتى تلك التي كانت حكرا على الرجل. فقد أعطى

التعليم الإجباري والمجاني في الجزائر نتائج باهرة بخصوص تعليم الإناث حيث تفوقن على الذكور في هذا المجال فانعكس ذلك على وضعية المرأة في مجال التشغيل والاندماج في النشاط الاقتصادي، ولقد بلغت نسبة اليد العاملة النسوية في عام 2013 17.6 % من إجمالي المشتغلين. أما فيما يخص نسبة العمالة والتي تعرف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر فقد بلغت 13.9 % لدى الإناث و 63.7 % لدى الذكور.⁹ بالرغم من تطور عدد النساء العاملات في الجزائر بشكل هام إلا أن نسبة العمالة النسوية ما تزال ضعيفة على العموم.

البطالة: تعد مشكلة البطالة أخطر التحديات التي تواجه الدول العربية، وما يميز البطالة في هذه المنطقة عن غيرها من مناطق العالم هو تركزها الشديد في أوساط الشباب وطالبي العمل لأول مرة. وما يمكن قوله بالنسبة للجزائر فإن انتهاج البلاد في بداية الألفية الثالثة سياسة تنموية توسعية من خلال برنامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة ساهم في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا، حيث بلغ 9.8 % سنة 2013 ، مع الإشارة أن هناك انخفاض في نسبة البطالة لدى الإناث حيث تراجعت من 19.2 % سنة 2010 إلى 17.2 % سنة 2011 ثم إلى 17 % في 2012 لتصل إلى 16.3 % خلال عام 2013.¹⁰

1-3 المشروعات الصغيرة ومشاركة المرأة في ريادة الأعمال: أثبتت العديد من التجارب الدولية أن المقولة النسوية هي أكثر الوسائل الفاعلة في تمكين المرأة اقتصاديا حيث تكون المرأة صاحبة مشروع خاص يوفر لها دخلا مستقرا ويمكنها من أن تكون مساهما إيجابيا في عملية التنمية. ونظرا لصغر حجم مدخرات التي تملكها المرأة بشكل عام ونظرا لمحدودية البدائل المتاحة أمامها فإن إقامة مشروعات صغيرة ذات استثمار بسيط تتطلب مهارات إدارية متواضعة يعد آلية مهمة جدا في تمكين المرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة¹¹ فعن طريقها تتمكن المرأة من تطوير قدراتها وشخصيتها وتوسع آفاقها، وهو أمر يزيد من ثقتها بنفسها ويمنحها الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات المهمة.

بالنسبة للجزائر، في الواقع لا توجد سوى أدلة شفهية فقط عن حصة المرأة في ملكية المشروعات وتشير بوجه عام إلى أنها صغيرة ومحدودة للغاية، فحسب كلمة السيد طيب لوح وزير العمل والتشغيل بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة (مارس 2013) فإن نسبة المشاريع الاستثمارية للنساء صاحبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2005-2011 يتراوح بين 6 % و 8 %.¹²

1- الجهات الداعمة للمقاولات النسوية في الجزائر: بينت تجارب بلدان عديدة حول العالم (النرويج،

ألمانيا، السويد، الوم.أ...) أن وجود جهات مؤسسية مخصصة لدعم رائدات الأعمال لها فاعليتها. قد تكون هذه الجهات المؤسسية حكومية مهمتها مساندة وتنمية المشاريع النسائية، بما في ذلك تسجيل الأعمال والترتيبات المتعلقة بالتراخيص، وتقديم المشورة والمعرفة والمعلومات لرائدات الأعمال الناشئات والجدد. كما يمكن لجمعيات الأعمال المخصصة للنساء فقط « جمعيات سيدات الأعمال » أن توفر الخدمات لدعم صاحبات المشاريع.¹³ **بالنسبة للجزائر نجد:**

1-2 آليات دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: استفادت المرأة الجزائرية من مختلف

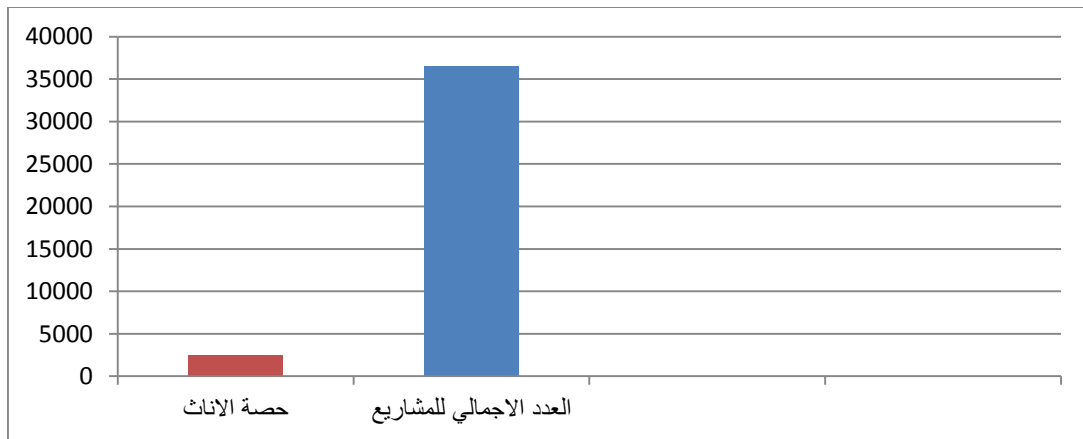
الآليات والبرامج التي وفرتها الحكومة لتشجيع الروح المقاولاتية لدى الشباب: ANSEJ , ANDI , ANGEM, ANDPME, CNAC, FGAR , ANPT . والملاحظ على هذه البرامج أنها لا تستهدف المرأة

بشكل محدد وإنما تعالج قضاياها باعتبارها فردا من المجتمع كامل الحقوق ودون تمييز، وهذا بإدراجها ضمن الأهداف الرئيسية لبعض البرامج وضمن الأهداف الفرعية للبعض الآخر. وفيما يلي أهم هذه الآليات التي تختص بإنشاء فرص عمل ضمن المشاريع الصغيرة ودعم هذه الأخيرة عن طريق القروض المصغرة:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : أنشأت هذه الوكالة في 2001 بهدف ترقية الاستثمار الوطني واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار. وهي تقوم بتقديم الدعم للمشاريع الاستثمارية من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتسهيل الإجراءات اللازمة لإنشاء الاستثمار.

وحسب الإحصائيات المقدمة من الوكالة فإنه خلال الفترة 2005-2011 حوالي 2513 مشروع استثماري محقق من طرف صاحبات مؤسسات أي ما يعادل 6.87 % فقط من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال نفس الفترة والمقدرة ب 36570 مشروع.¹⁴ وهذا دليل على انخفاض حصة الإناث من برنامج هذه الوكالة ويمكن ملاحظة ذلك بصورة أوضح من الشكل التالي:

الشكل رقم(1): عدد المشاريع المصرح بها(2005-2011)

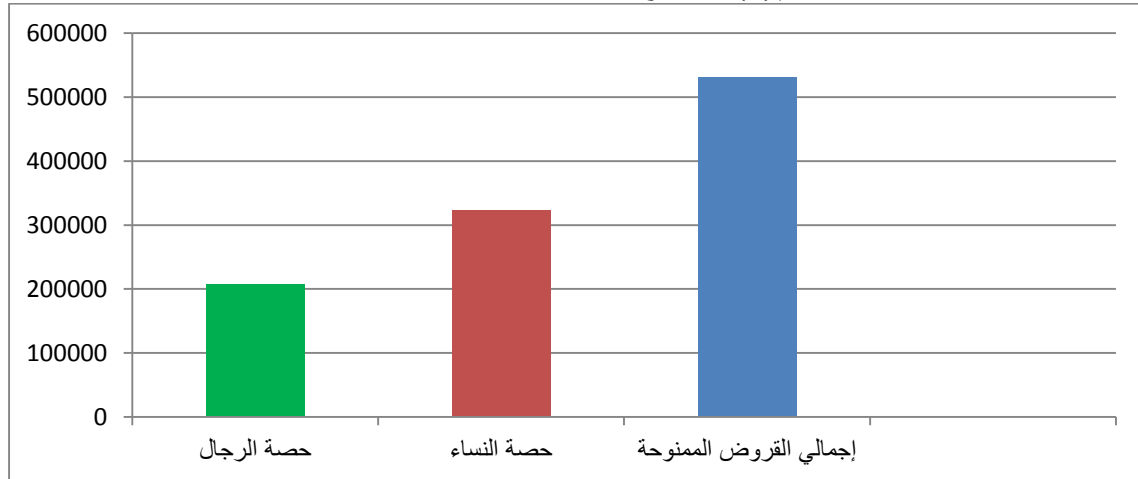


المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الإحصائيات السابقة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM : برنامج القرض المصغر أنشأ سنة 1999، في البداية كان مسيرا من طرف وكالة التنمية الاجتماعية لكنه عرف صعوبات أدت إلى إعادة النظر فيه، حيث حول إلى جهاز مستقل عن الوكالة سمي بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في جانفي 2004، وهو برنامج يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطال والأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط مصغر بواسطة دعم مالي وبشروط مرنة، حيث تمنح الوكالة قروض تصل إلى غاية 1000000 دج يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة التي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان.¹⁵

تحليل نتائج البرنامج: حسب إحصائيات الوكالة بلغ عدد القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30 جوان 2013 530703 و نلاحظ أن النساء لهن الحصة الأكبر وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 60.87 % ، ويليهن الرجال ب 39.13% وهو ما يفسر أن النساء الأكثر اهتمام بقروض شراء المواد الأولية من أجل شراء مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية).

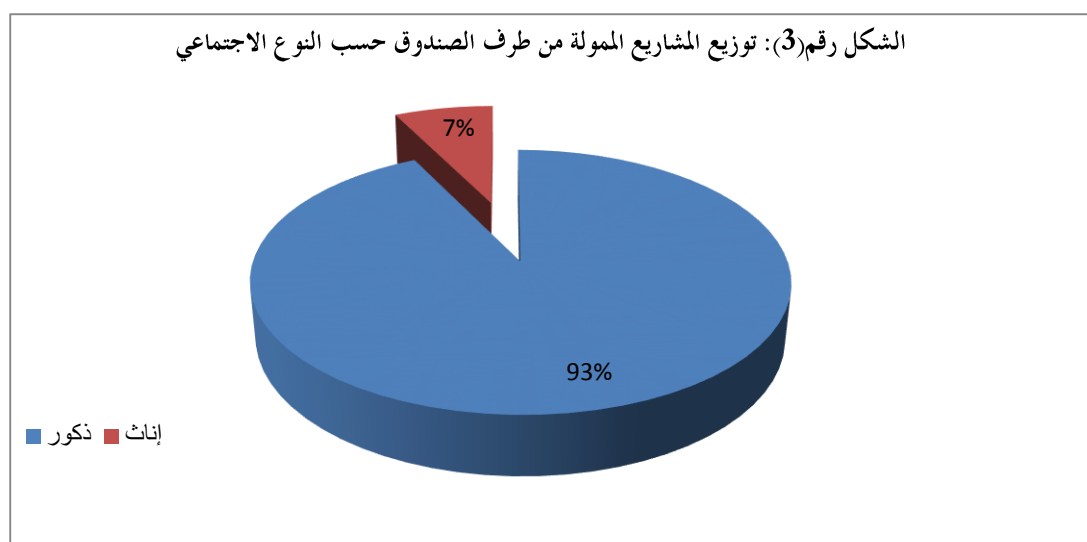
الشكل رقم(2): توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجدول رقم(01) الملحق رقم(01)

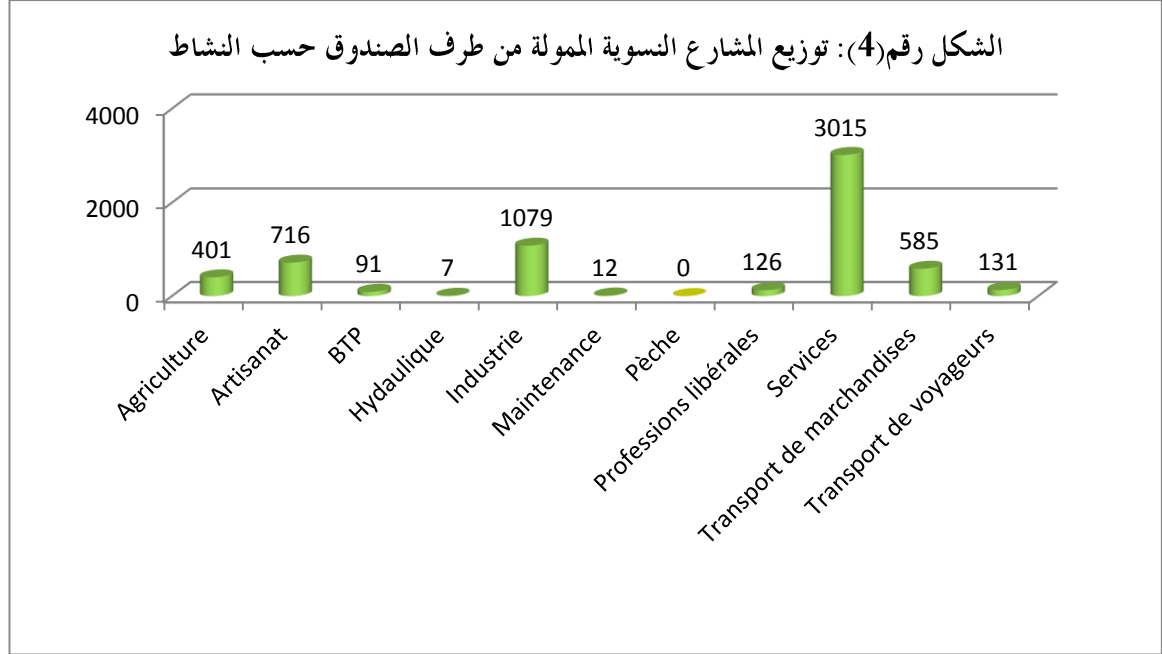
3-1-2 صندوق التأمين عن البطالة CNAC : هو هيئة حكومية أنشأت في 1994 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقاً لمخطط التعديل الهيكلي. عرف الصندوق في مساره عدة تطورات في مهامه المخولة من طرف السلطات العمومية، فقد تطور دوره من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز يدعم الاستثمار عن طريق دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30-50 سنة. وتكمن الخدمات الموجهة لذوي المشاريع في: المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط، التصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد. كما تركز الاستثمارات المنجزة على نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى 10 ملايين دج. فضلاً عن ذلك، تم تقرير مساعدات وامتيازات مالية وجبائية لصالح كل شخص يستوفي شروط الالتحاق بالجهاز بما في ذلك: السن، فترة البطالة، التأهيل أو المهارة المكتسبة في النشاط المراد انجازه والقدرة على المساهمة في تمويل المشروع. كما خصص لصالح المشاريع المؤهلين امتيازات تتمثل في: تخفيض نسب الفوائد البنكية، تخفيض نسب الرسوم الجمركية، الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي، الاستفادة من قرض بدون فائدة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمخاطر القروض الاستثمارية، تم إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود 70 % .¹⁶

يبلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف الصندوق منذ إنشائه وحتى 30 جوان 2013 حوالي 84164 مشروع منها 6163 مشروع لصالح النساء وهو ما يعادل 7 % و 78001 لصالح الرجال أي 93 % من إجمالي المشاريع. (الجدول رقم(02) الملحق رقم (01). ومن هنا يمكن ملاحظة ضعف نسبة استفادة الإناث من البرنامج، ويمكن أن يبرز الشكل التالي الفارق بشكل أوضح.



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجدول رقم(02) في الملحق رقم(01)

أما بالنسبة لتوزيع المشاريع النسوية حسب نوع النشاط ضمن هذا الجهاز، فإننا نجد أنها مركزة في قطاع الخدمات بـ 3015 مشروع أي بنسبة 48.92 % من إجمالي المشاريع النسوية، مقابل 17.5 % فقط في قطاع الصناعة، و 6.5 % في قطاع الزراعة و 1.47 % بناء وأشغال عمومية، ومنعدمة وشبه منعدمة في مجال الصيد والصيانة. ويمكن ملاحظة ذلك بالتفصيل في الشكل التالي:



المصدر: بناء على الجدول رقم (02) الملحق رقم(01).

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ : أنشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلّفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها، من:¹⁷

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز، و الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة، تخفيض نسب الفوائد البنكية).

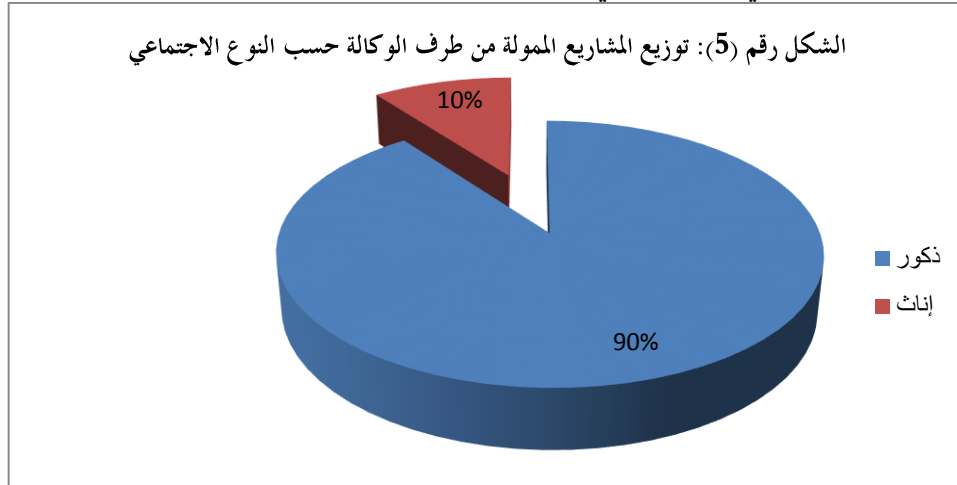
وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية:¹⁸

- تدعيم و تقديم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.

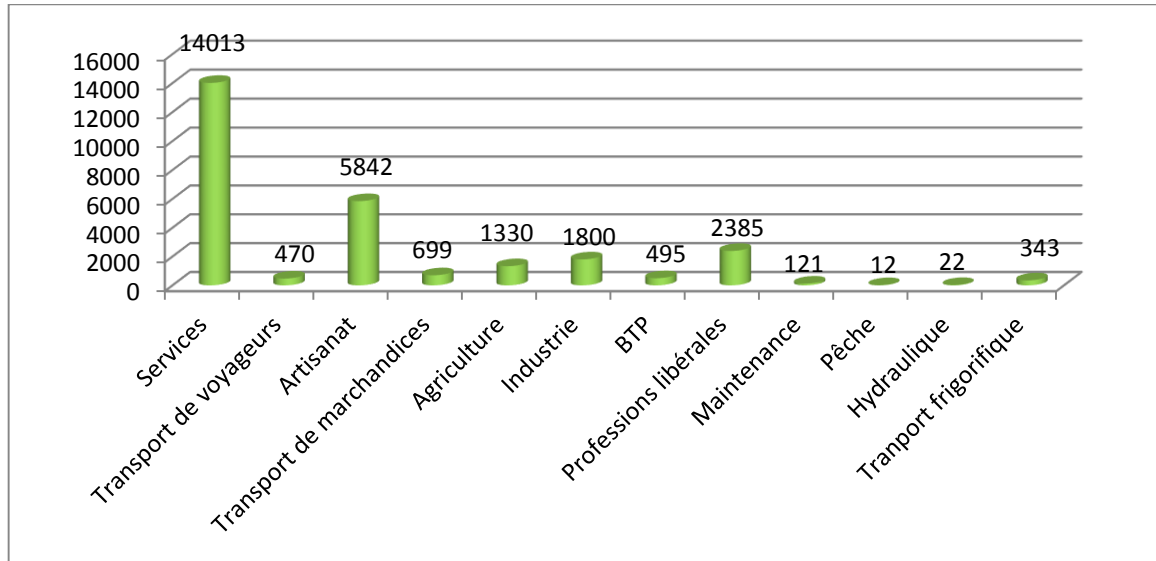
تحليل النتائج: حسب الإحصائيات المقدمة من قبل وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار و المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسداسي الأول من عام 2013، أنه منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30 جوان 2013 تم تمويل 270288 مشروع منها 27532 مشروع لصالح المرأة أي ما يعادل 10 % من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة مقابل 242756 مشروع لصالح الرجال. الجدول رقم (03) الملحق رقم (02). فرغم كون إدماج المرأة و ترقيتها من أهداف هذه الوكالة إلا أن نسبة استفادتها ضعيفة و يتضح ذلك أكثر بتمثيل هذه الإحصائيات في الشكل التالي:



المصدر: بناء على الجدول رقم (03) الملحق رقم (02)

ومن خلال ذات الإحصائيات فإن أغلب مشاريع صاحبات الأعمال ضمن هذه الوكالة تتركز في قطاع الخدمات بمجموع 14013 مشروع أي ما يعادل 50.89 % من إجمالي المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة. تليه الصناعات التقليدية ب 5842 مشروع أي 21 % من إجمالي المشاريع النسوية، ثم المهن الحرة ب 8.66 % . كما يمكن ملاحظة ضعف توجه المرأة إلى نشاطات النقل، الزراعة، بناء و أشغال البناء.

الشكل رقم(6): توزيع المشاريع النسوية الممولة من طرف ANSEJ حسب النشاط



المصدر: بناء على الجدول رقم(03) الملحق رقم(02)

2-2 جمعيات سيدات الأعمال: كان للجمعيات النسوية نصيب في عملية دعم المرأة المقاوله ومن أهم هذه الجمعيات:¹⁹

1-2-2 الجمعية الجزائرية لمديرات ورئيسات المشروعات (AME): تأسست عام 2005، وهي عبارة عن شبكة لسيدات الأعمال والمديرات، تهدف إلى: تشجيع المشاريع التي تقودها المرأة، تعزيز دور النساء المقاولات في المجتمع، وفتح الآفاق والفرص للنساء صاحبات المؤسسات، تعزيز روح المقاولاتية بين النساء الجزائريات الشابات.

2-2-2 الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات (SEVE): تأسست عام 1993، تشجع المبادرات الريادية للمرأة، وتدعم الجمعيات الوطنية للنساء صاحبات المشاريع من خلال نشر الوعي وتعزيز رؤية النساء صاحبات الأعمال، والدعوة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص وصناع القرار والحكومات بشأن القضايا التي تعوق قدرة المرأة على ريادة الأعمال، وتقوم بتشجيع المرأة على إنشاء المشاريع.

3-2-2 جمعية الإطارات النسوية الجزائرية (AFCARE): تأسست عام 1997، تدعم المرأة المهنية في كل من القطاعين العام والخاص، وتعمل على تمكين المرأة لتصبح من صناع السياسات والقرارات.

3- تجارب وطنية ناجحة: تمكنت المرأة الجزائرية من تحقيق انجازات مبهرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وأثبتت قدراتها كمديرة ووزيرة وفي غيرها من الوظائف العليا في الدولة. إلا أن مشاركتها في مجال المقاولاتية لا تزال دون المستوى ولا تعكس واقع قدراتها، ولكن هذا لا ينفي وجود نماذج نسائية ناجحة في هذا المجال، استطعن تجاوز كل العقبات، وتسلحن بالإرادة والعزيمة، فحققن النجاح وتبوأن مواقع ريادية في مختلف القطاعات وفيما يلي عرض ثلاث تجارب مميزة:

1-3 تجربة النجاح الأولى:²⁰ السيدة فتيحة آيت قاسي مقولة في مجال البناء والأشغال العمومية، هي صاحبة مؤسسة ROSKIROS للبناء والأشغال العمومية والبنية التحتية للاتصالات. بدأت مشوارها:

موظفة في صيانة الإعلام الآلي بمؤسسة النقل البري بدلس.

- ثم عملت كمساعدة رئيس مشروع للتسيير والصيانة عن طريق الحاسوب لفائدة سوناطراك، لتلتحق بأحد البنوك العمومية، استفادت خلالها من دورات تدريبية في البنوك والتجارة الدولية.
- في سنة 2005 تحصلت على اعتماد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وحظيت بمتابعة البنك لمشروعها، وذلك ما مكنها من الاستثمار في التجهيزات اللازمة لتطوير وتوسيع مؤسستها إلى أن انطلقت في العمل دون أي تأخير.
- تخصصت في تهيئة الشطوط وتكسير الصخور وتهيئة السكك الحديدية، شاركت في إنجاز العديد من المشاريع مثل: أشغال تمديد طرق السكة الحديدية الرابط بين تيزي وزو وواد عيسى، إنجاز ووضع قواعد وأساس الورشات، إنجاز مساكن وفيلات لصالح الخواص، المشاركة في إنجاز مقاطع من الطريق السيار شرق غرب، تهيئة السكة الحديدية بتيسمسيلت....
- التعاون مع شركاء أجانب والتخصص في مد الألياف البصرية، حيث أنشأت السيدة آيت قاسي فرعاً للبنى التحتية للاتصالات الذي يعد من بين الشركات المعتمدة من قبل شركة الجزائر للاتصالات وزبون هام لها.
- اختيرت لتمثيل شركة CORNING الدولية المختصة في صناعة الألياف البصرية ولواحق الاتصالات اللاسلكية، وتأمل السيدة آيت قاسي أن تنتشر الألياف البصرية في الجزائر والقضاء على الهوائيات المقعرة والتمكن من الانتقال إلى التلفزيون الرقمي.

2-3 تجربة النجاح الثانية:²¹ السيدة نادية حابس مقولة في مجال صناعة الأدوية والتربية والتعليم:

- تحصلت على شهادة البكالوريا سنة 1985، واصلت دراستها في بروكسل -بلجيكا- تخصص صيدلة.
- في سنة 1993 كانت صاحبة صيدلية.
- في سنة 2000 أسست مع شقيقها وحدة لإنتاج الدواء التي انطلقت فعليا في سنة 2005. توفر هذه الوحدة 290 منصب شغل 40% منهم نساء و50% يحوزون على شهادات جامعية.
- في سنة 2006 دخلت مجال التربية والتعليم بإنشائها أول مدرسة خاصة على مستوى الشرق الجزائري.
- في 2007 أنشأت وحدة إنتاج دواء أخرى رفقة شقيقها وفرت من خلالها 60 منصب عمل، 70 % عمالة نسوية.
- في 2013 فتحت وحدة إنتاج ثلاثة رفقة زوجها تشغل فيه منصب المسير المساعد.

- حصلت على تكريم من جمعية سيدات الأعمال SEVE حيث اختيرت كأفضل مسيرة مؤسسة في الجزائر.

- حصلت على تكريم آخر في شهر سبتمبر 2013 على هامش المؤتمر السنوي للمنتدى العالمي لسيدات الأعمال، حيث اختيرت كأفضل مسيرة مؤسسة في العالم من بين 1200 امرأة مشاركة ممثلة عن 77 دولة.

3-3 تجربة النجاح الثالثة:²² السيدة نهاد مصباح صاحبة مؤسسة ماجد لاسترجاع المواد القابلة لإعادة التصنيع.

- حصلت على شهادة الليسانس في علم النفس سنة 1996.

- استفادت من جولة تدريب نظمتها منظمة المرأة العربية بجمهورية مصر العربية حول مبادئ التخطيط، التنظيم، وتقييم المشاريع.

- في سنة 2009 أسست مؤسستها بمساعدة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، بدأت مشروعها صغيرا ثم تحول إلى مؤسسة لها مكانتها على المستوى الوطني.

- تمكنت من إبرام عدد كبير من الاتفاقيات مع شركات كبرى، جامعات وإدارات عمومية بشرق ووسط وغرب البلاد.

- تحصلت على تكريم من السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 8 مارس 2011.

المحور الثالث: العوائق التي تواجه المرأة المقاتلة.

إن العوائق التي تواجهها المرأة الجزائرية المقاتلة لا تختلف بكثير عن تلك التي تعاني منها النساء المقاتلات على المستوى العربي، سواء في مرحلة ما قبل الانطلاق أو بعدها ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:²³

1- الخوف من الفشل يعتبر عائقا أمام قيام المرأة بتأسيس المشروعات، فحسب تقرير مركز بحوث التنمية الدولية 2010 فإن النساء البالغات في المنطقة العربية يتصورون أنه ليست لديهن المهارات المطلوبة لبدء مشروع، ومخاوفهن من الفشل أكبر من الرجال، وأعداد أقل تنوي بدء مشروع في المستقبل القريب.

2- ضعف الدور الإعلامي في إبراز النماذج النسائية الناجحة في مجال المقاولاتية، فالدعاية للمرأة كمقاتلة ورائدة أعمال ناجحة قد يساهم في نقلة إيجابية في نظرة المجتمع لدور المرأة في الاقتصاد، وفي تقديم نماذج يحتذى بها تلهم المزيد من النساء للنظر إلى المقاولاتية كأحد الاختيارات. حيث وجدت الدراسات أن هناك رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط و بروز مقاولين جدد، إلى جانب تأثير الأفراد في اختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم.

3- نقص الخبرة: تساعد الخبرة السابقة للمقاولين على بناء قاعدتهم المعرفية وتحسين قدراتهم الإدارية، مما يؤثر على اتجاه المشاريع وإمكانات تنميتها وتحديثها. إلا أن مشاركة المرأة الجزائرية في القوة العاملة تتركز في القطاع العام الذي لا يعتبر بيئة حاضنة جيدة للمرأة كي تكتسب المهارات والخبرة التي يمكن أن تستعملها بعد ذلك لإطلاق مشروعها الخاص.

4- قلة الموارد المالية: تمتلك النساء عادة أصولا مالية أقل مقارنة مع الرجال، مما يلزمهن البحث عن وسائل إضافية وغالبا ما تلجأن إلى الاقتراض من محيطهن (الأصدقاء والأهل) وأحيانا إلى برامج الإقراض الحكومية، إلا أن صغر حجم الأموال التي تحصل عليها لبدء المشروع يقودهن لاستغلال فرص أعمال أقل جاذبية، وهذا ما يؤثر فيما بعد على النمو المستقبلي للمؤسسة.

5- غالبا ما تتأثر المرأة ببيئة العمل غير الودية (البيروقراطية) بالرغم من أن السياسات التنظيمية لا تبدو متحيزة ضد المرأة، غير أن كيفية تطبيق القواعد أو نظرة المسؤولين الحكوميين والعلماء أو المصرفيين إلى المرأة قد يكون من العوائق الخطيرة التي تحد من تنمية المشروعات التي تملكها المرأة.

6- قلة من النساء اللاتي يدرن مشاريعهن الخاصة، يحصلن على التدريب على ريادة الأعمال أو الأساليب الإدارية الجيدة. كما تضطر أغلبهن إلى الاعتماد بشكل كبير على الدوائر الشخصية للحصول على المشورة والتوجيه.

7- العجز في الوصول للمعلومات وخاصة فيما يتعلق بالفرص المتعلقة بالسوق هو تحد آخر يواجه المرأة المقولة التي تسعى للتوسع في أعمالها، فهي معلومات يصعب الحصول عليها من خلال الانترنت لأنها ليست كلها متوفرة على المواقع الالكترونية.

8- إمكانيات التسويق والترويج: إن الوصول للسوق سواء المحلي أو الوطني أو الدولي أمر أساسي يمكن المرأة من التوسع في مشروعها. إلا أن قنوات التسويق المتاحة أمام إنتاج المرأة الجزائرية محدودة جدا، حيث تقتصر على الأسواق التي تقع في مواقعها الجغرافية، وهذا راجع إلى النقص في مهارات التسويق وفي نقص المعلومات عن السوق، بالإضافة قلة أو انعدام المشاركة في المعارض الدولية التجارية، كما أن هناك قلة من النساء اللاتي يستخدمن الانترنت لعرض منتجاتهن للوصول إلى الأسواق الوطنية أو الإقليمية والدولية وهذا راجع إلى ضعف ارتباطهن بالتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.

النتائج والتوصيات: إن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أنه بالرغم من أن المرأة الجزائرية حققت إنجازات ملحوظة فيما يتعلق بالتعليم ونسبة مشاركتها في سوق العمل، ورغم النمو والانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر، إلا أن ذلك لم يترجم إلى زيادة في نسبة مشاركتها في ريادة الأعمال وإنشاء المشاريع التي لا تزال ضئيلة وتتركز أغلبها في قطاع الخدمات والمهن الحرة مما يستدعي بذل الجهود لتعزيز مساهمتها في بقية القطاعات كالصناعة والزراعة...

وصحيح أن البرامج الحكومية لدعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة تسري على جميع الشباب بغض النظر عن جنسهم، لكن المرأة تواجهها عوائق وصعوبات مختلفة نظرا لحدثة تجربتها وانقارها للأساليب الإدارية الجيدة، وضعف المهارات الترويجية، وقلة الموارد المالية مما يشكل رادعا وحافزا سلبيا لبعض النساء. لهذا نوصي بما يلي:

- الدعاية للنساء المقاولات لإثارة المزيد من الوعي بالإسهامات التي تقدمها المرأة المقاولات للاقتصاد الوطني، ونشر الثقافة المقاولاتية في صفوف النساء وهذا من خلال نشرات توضح قصص النجاح وبرامج التكريم والجوائز والمؤتمرات حول النساء المقاولات لإبراز نجاحهن، وليصبحن قدوة للشابات الجزائريات.

- رغم أنه لا يوجد أي تمييز من قبل أجهزة الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضد المرأة، إلا أنه لا بد من تأسيس وحدة حكومية متخصصة تكون مهمتها دعم المشاريع النسائية.

- إنشاء حاضنات للمشاريع النسائية تقدم الدعم الفني والمالي للنساء وتساعدن على تطوير مهارتهن الإدارية وتشجعن على الاستثمار في القطاعات غير التقليدية والمبتكرة والقابلة للنمو بصورة أكبر، وتدريبهن على استخدام التكنولوجيات الملائمة لاحتياجاتهن والأكثر تقدماً، كما تؤمن لهن الوصول إلى الأسواق والمعارض التجارية.

- نشر ثقافة المقاولاتية بين الطلاب عن طريق مفاهيم ريادة المقاولات في البرامج والمقررات الجامعية، فالجمع بين الدروس عن ريادة الأعمال وبين التعليم في مختلف التخصصات، يوفر قاعدة أساسية لاطلاع الطالبات على فكرة القيام ببدء مشروع كأحد خيارات العمل بعد التخرج.

- القيام بتجميع البيانات بصورة منتظمة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها حسب جنس مالكيها ونشرها، وهذا من شأنه أن يساعد على وضع السياسات والبرامج الفعالة لتنمية مشاركة المرأة في ريادة الأعمال.

الخاتمة:

ما زال الطريق طويلا أمام الجزائر والمرأة الجزائرية من أجل دفعها وإشراكها في الحياة الإقتصادية، وكذا ترغيبها من أجل تحمل مخاطر النشاط المقاوالاتي، والتكيف مع واقع جديد، يرغم الجزائر على إستغلال كل إمكانياتها بما في ذلك المرأة من أجل رفع، التحدي من أجل بناء إقتصاد قوي ومتكامل، لقد خطت المرأة الجزائرية خطوات جبارة في مجال التعليم و العمل، لكن ما زال الطريق يسوده الكثير من العراقيل والعقبات التي نتحدث عن تواجه بيئة مقاوالاتية جزائرية محفزة للمرأة لدخولها وأخذ بزمام المبادرة، بما يتناسب ومؤهلات الإقتصاد الجزائري من جهة والمرأة من جهة أخرى.

¹ L'observatoire fiducial de l'entrepreneuriat féminin, Réalise pour FIDUCIAL Edition Paris, Janvier, 2006, p.09.

² Global Entrepreneurship Monitor 2012 Women's report.p.06.

³ Les défis des entrepreneures, Rapport du groupe- conciel sur l'entrepreneuriat féminin, Gouvernement du Québec,2000,p.09.

⁴د. عائشة بلعربي، "أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية؟"، المنتدى العربي: الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، 21-22-23 أكتوبر 2008 الرباط، المملكة المغربية، ص.13.

⁵ Constantinidis Christina, « Les femmes entrepreneures et la transmission d'entreprise » 1^{ères} journées George Droit 16&17 Mars 2006 Deauville, p.p 4-5-6-7.

⁶ منيرة سلامي، "التوجه المفاوالاتي للمرأة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006/2007، ص.ص.49-50-51.

⁷ تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، "السيدات والأعمال: السياسات الداعمة لمشاركة المرأة في مجال ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

⁸ ALGERIA رد الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين 1995 ونتائج الدورة الاستثنائية 23 للجمعية العامة 2000، ص.16.
⁹د. بشير خليفة الزعبي، "تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الاقتصاد"، منظمة المرأة العربية، 2007، ص.06.. والديوان الوطني للإحصاء 2013.

¹⁰الديوان الوطني للإحصاء 2013.

¹¹د. عالية المهدي، "تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة العربية والاقتصاد" منظمة المرأة العربية، 2006، ص.50.

¹²السيد طيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، كلمة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة ن 2013/03/06، المركز العائلي بن عكنون.

¹³ تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مرجع سابق.

¹⁴ ANDI NEWS, Agence Nationale de Développement de l'investissement, Bulletin Trimestriel N=19، « 2eme édition du forum National des femmes cheffes d'entreprise », 13-14 Juin 2012. & site web : www.andi.dz

¹⁵ www.angem.dz

¹⁶ www.cnac.dz

¹⁷ www.ansej.dz

¹⁸ Ibid.

¹⁹ تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مرجع سابق.

²⁰ يومية إعلامية تصدر في إطار أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية "المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي قيادة وتنمية"، العدد الرابع، 2013/02/28 & يومية الشعب الوطنية 2013/03/19 من الرابط www.ech-chaab.net.

²¹ يومية الشعب الوطنية 2014/01/14 www.ech-chaab.net

²² يومية إعلامية تصدر في إطار أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، العدد 01، 2013/02/25.

²³ د. بشير خليفة الزعبي، مرجع سابق. ومنيرة سلامي، مرجع سابق. و تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

الملحق رقم (01)

الجدول رقم (01): توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد وقطاع النشاط.

حسب قطاعات الأنشطة						حسب جنس المستفيد		القروض الممنوحة
التجارة	الصناعات التقليدية	الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الزراعة	الرجال	النساء	
235	93 444	111 693	45 295	194 574	85 462	207 656	323 047	العدد للقروض الممنوحة
0,04%	17,62%	21,05%	8,53%	36,66%	16,10%	39,13%	60,87%	النسبة المئوية (%)

مجموعة أرقام منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.09.2013

المصدر: www.angem.dz

الجدول رقم(02): المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب النوع الاجتماعي والنشاط (لغاية 30 جوان 2013)

Secteur d'activité	Nombre de projets financés	Hommes	Femmes	Taux de Féminité (%)
Agriculture	4 470	4 069	401	9
Artisanat	3 113	2 397	716	23
BTP	4 202	4 111	91	2
Hydraulique	169	162	7	4
Industrie	5 136	4 057	1 079	21
Maintenance	466	454	12	3
Pêche	122	122	0	0
Professions Libérales	275	149	126	46
Services	16 260	13 245	3 015	19
Transport de marchandises	39 283	38 698	585	1
Transport de voyageurs	10 668	10 537	131	1
Total	84 164	78 001	6 163	7%

Source : Bulletin d'information statistique de la PME -1^{er} semestre 2013

الملحق رقم (02)

الجدول رقم (03): المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب النوع الاجتماعي والنشاط (لغاية 2013/06/30)

Secteur d'activité	Nombre de projets financés	Hommes	Femmes	Taux de Féminité (%)
Services	80 096	66 083	14 013	17
Transport de voyageurs	17 606	17 136	470	3
Artisanat	33 312	27 470	5 842	18
Transport de marchandises	55 156	54 457	699	1
Agriculture	28 661	27 331	1 330	5
Industrie	12 541	10 741	1 800	14
Bâtiment et travaux publics	19 469	18 974	495	3
Professions Libérales	5 505	3 120	2 385	43
Maintenance	5 232	5 111	121	2
Pêche	795	783	12	2
Hydraulique	475	453	22	5
Transport frigorifique	11 440	11 097	343	3
Total	270 288	242 756	27 532	10%

Source : Bulletin d'information statistique de la PME -1^{er} semestre 2013